اضراب في عام ١٩٦٩ ، وارتفع عدد الايام الضائعة نتيجة لذلك من ١٠٢ الف عام ٦٩ الى ٣٩٠ الف يوم في العام التالي(١٧) . ونتيجة للاضراب الذي حدث في العام الماضي في شركة عيليت للشوكولاته وحدها ودام ٥٣ يوما ، زاد عدد الايام الضائعة على عدد جميع الايام التي ضاعت باضرابات عام ١٩٦٩ . وفي شهر كانون الاول الماضي كان موظفو الجمارك في اللد، وعمال الصيانة في شركة ال ــ عال ، وعمال شركة ميكوروت الحكومية للمياه ، و٥٠ الف معلم ، و١٠ الاف مهندس ، و٢٠ الف فني ، كانوا جميعهم اما مضربين او يخططون للاضراب . وحتى المستهلك الاسرائيلي اضرب ليوم واحد في شهر كانون الثاني احتجاجا على الزيادة الفاحشة في الاسعار . ومن الدلائل على تزايد النضال العمالي في اسرائيل ان ٦٠ ٪ من الاضرابات التي نفذت في العام الماضي قد تمت بدون موافقة الهستدروت(١٨) .

ادى عدم الرضى والاحساس بالاغتراب ، وانتشار ذلك صعودا حتى المستويات الوسطى في المجتمع الاسرائيلي ، الى قيام دعوة للتغيير الجذري من قبل جناح يساري داخل المؤسسة الحاكمة نفسها . تزعم هذه الدعوة السكرتير العام للهستدروت ، يتسحاق بن اهرون ، الذي يقول بشكل جازم ان « لا صهيونية بدون اشتراكية » . ولقد واجه بن اهرون معارضة عنيفة من قبل زملائه في حزب العمل أدت الى استقالته من منصبه في شهر ايار الماضي ، وذلك عندما شعر بأن الحكومة لم تلتزم جانب الحياد اثناء نزاع حصل بين عمال التعليب وجمعية الصناعيين . لكن التأييد الشعبي الذي اعقب ذلك مكن بن اهرون من العودة الى منصبه ، وقد تدعمت قوته داخل الهستدروت بشكل كبير . وبذلك اصبح بن اهرون ، وهو الذي يلقب الصناعيين « بالافندية » يطرح مطالبه بقوة اكبر ، تلك المطالب من أجل اسرائيل اكثر اشتراكية وتخطيط الاقتصاد وفرض القيود على تدفق رأس المال . حذرت النخبة الحاكمة من ان الاقتصاد الذي يريده بن أهرون لا يشجع الاستثمارات الاجنبية ، فكشفت بذلك عن ادراكها للعلاقة السببية بين تبعية اسرائيل الاقتصادية وعدم قدرتها على أن تصبح دولة اشتراكية(١٩) .

هنالك قول ماركسي مؤداه « ان تعيش في ظل الرأسمالية يعني ان تعيش في وقت مستدان » وليس هناك بلد في العالم الرأسمالي ينطبق عليه هذا القول اكثر مما ينطبق على اسرائيل . فالقيادة الاسرائيلية على مفترق طرق . فهي تستطيع ان تنتقل الى مجتمع اكثر عدالة اذا ما تخلت عن التوسع وقللت من حاجتها للدعم الغربي ، والا فستستمر في طريقها الحالي وتزداد معاناتها من الانقسامات الداخلية والقلق الاجتماعي. ومن الممكن أن يتوضح اي من الطريقين سوف تسلكها اسرائيل ، في المؤتمر الاقتصادي الذي سيعقد في القدس في شهر ايار . كان رجال الاعمال اليهود من مختلف انحاء العالم يلتقون في السابق في الاوقات الطارئة ، وقد حدث الاجتماع الاول في ١٩٥٠ وتم الاجتماع الثاني عام ١٩٦٨ . وتدل التجربة الماضية على ان المؤتمر سيتجه نحو اعطاء المزيد من الامتيازات للرأسماليين الاجانب من أجل الحصول على تأييدهم . واذا ما حدث ذلك فستنصب مساوىء المجتمع الرأسمالي على اسرائيل بشكل لم تعرفه من قبل . لانه مهما كثرت الاحاديث الاشتراكية التي تصدر عن جولدا مئير في اجتماعات الاممية الاشتراكية ، لن يكون بامكان مئير ان تقيم دولة اشتراكية في اسرائيل ، طالما هي مضطرة ان تتجه الى المراكز المالية في العالم الرأسمالي بهدف الحصول على دعمها . وسيكون على السياسة الاسرائيلية في النهاية ان تنقلب بطريقة او باخرى ، لان السؤال النهائي هو السؤال الذي طرحه بن اهرون محذرا وهو « الى اي مدى يستطيع مجتمع رأسمالي جشع ان يكبح اتجاه الانسانية في المساواة »(٢٠) .